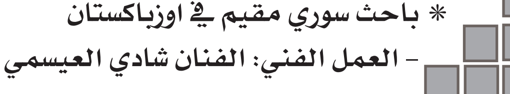
آفاق المعرفة

٢٦٧

انعكاس المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على واقع الاجور في الوطن العربي

د. عصام خوري*

من الصعب تصور أيٍّ من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية أو أيٍّ من المتغيرات المرتبطة بها دون أن يكون لما يحدث على الساحة الدولية والإقليمية من تحولات اقتصادية واجتماعية من تأثير عليها وعلى حركتها وسلوكها. إنه النظام الاقتصادي الدولي الجديد بكل ما فيه من تفاعلات ومنعكسات على جميع التحولات والظواهر العالمية والإقليمية والمحلية. وعليه فإن إدراك ما يجري على الساحة العربية مثلاً شديد التأثر.



* باحث سوري مقيم في أوزباكستان

- العمل الفني: الفنان شادي العيسمي

بما يجري على المستوى العالمي بكل ما فيه من تناقضات واختلالات وإن كان مفهوم الأجر يعبر عن قيمة قوة العمل فإنه يمثل مصدر رزق الطبقة العاملة وأولئك الذين يشتغلون بقواهم العضلية والذهنية ويحدد مستوى معيشتهم، فإن ما طرأ على هذا الأجر من ارتفاع أو انخفاض بفعل العوامل الخارجية أو العوامل الداخلية يقرر إلى حد بعيد مستوى حياة ومعيشة هذه الفئة الاجتماعية ومكانتها الاقتصادية وإمكاناتها على إعادة إنتاج قوة عملها واستمرار مساهمتها في عملية التنمية.

وفي كثير من الأحيان تؤدي طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة في ظل التقسيم القائم للعمل وسيطرة قوة رأس المال وزيادة تمركزه لدى الدول الأكثر ثراءً ونفوذاً يؤدي إلى مزيد من إفقار الدول النامية وتهميشها وتبعيتها. وكل ذلك يبرز بصورة مباشرة في تراجع مستوى معيشة العاملين بسبب انخفاض القدرة الشرائية لمداخيلهم. ومثل هذه العلاقات شديدة التأثير على ظروف وأحوال البلدان النامية تتحدد بفعل مجموعة من العوامل والسياسات المحرضة على المستويين الدولي والإقليمي.

أولاً- برغم ادعاء العديد بأن العالم قد تحول في عصرنا الراهن إلى قرية كونية يتم في إطارها التواصل بين مختلف الأطراف في العالم كي يحققوا اندماجاً عالمياً حقيقياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويساهم الكل في زيادة الإنتاج وتحقيق التقدم والازدهار والتمتع بذات الوقت بهذا التطور والتقدم بغض النظر عن الفروق الدينية والعرقية الجنسية، فإن واقع الحال يبين أن هذا العالم لم يكتنفه استفحال مظاهر الصراع بين الأقوياء لاقتسام المكاسب والنفوذ، كما تتعمق التناقضات بين دول الشمال ودول الجنوب حيث تزداد الأولى قوة ونفوذاً وتزداد الدول الفقيرة فقراً وتهميشاً إنه وفي الوقت الذي يجري فيه الحديث عن القرية الكونية ووحدة الاقتصاد الدولي ووحدة الأسواق في إطار العولمة، فإن هذا العالم الواحد يتجزأ إلى تكتلات اقتصادية إقليمية يجاهد كل منها لتعظيم مكاسبه وتأمين مصالحه وتوسيع حدود إقليمه. إننا في الواقع نتحدث عن العولمة بما فيها من اتجاهات للتكامل والتواصل ووحدة الاقتصاد العالمي وبذات الوقت اتجاهات للأقلمة وتقسيم العالم (إلى مجموعة من الأقاليم يتحكم فيها الأقوياء ويدور في فلكها ومحيطها مجموعات من الدول

النامية. إنه الوحدة والتجزئة التجاذب والتناقض، الثراء والفقر وكل ذلك يجري في آن واحد في عهد العولمة.

لقد تضاعفت التجارة العالمية خلال السنوات إلى ١٢ الأخيرة كما ازداد حجم التجارة العابرة للحدود وأدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الرفاه المادي لفئات اجتماعية معينة في الوقت الذي تراجع فيه مستوى الحياة والمعيشة لشعوب البلدان النامية وأيضاً لفئات اجتماعية واسعة من شعوب الدول ذاتها، في أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وغيرها.. وفي الوقت الذي شهدت فيه حالة الأسواق المالية تغيراً جذرياً باتجاه تنامي حجوم رؤوس الأموال الدولية العابرة وازدياد قيمتها بأكثر من الضعف خلال السنوات العشر الأخيرة وحدوث اندماج بين تجارة رأس مال والتجارة السلعية بشكل متزايد، يتعرض العديد من الدول النامية إلى تفاقم حالات الركود الاقتصادي وتراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض القوة الشرائية لأصحاب الرواتب والأجور وذلك في العديد من دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين ودول أخرى عديدة في أفريقيا وآسيا والمنطقة العربية.

وحقيقيــة الأمر أن الاهتمـــام الأول للدول الكبرى لا يتفق مع مصالح

شعوب تلك البلدان وإنما يجري لصالح الفئات الأكثر غنىً وثراء. وفي هذا الصدد يرى الاقتصادي الأمريكــي توم شومسكي أن ٤٠٪ مــن التجــارة الأمريكية تقوم بها شركات تــدار مركزياً من قبل أولئك الذين يتحكمــون بالتخطيط والإنتــاج الاستثمار الأمريكي.

كما تشــير تقاريــر البنك الــدولي إن الإجــراءات الحمائيــة للــدول الصناعية تخفض الدخــل القومي لدول الجنوب بما يوازي ضعف الإعانــات الرسمية المقدمة إلى هــذه الدول، وأن غالبية هذه الإعانات تساعد على زيــادة صادرات الدول المانحة ذاتها التي تلبي احتياجــات الفئات الأكثر حاجة.

وتــؤدي طبيعة العلاقــات الاقتصادية بين دول الشمــال والجنوب إلى عدم تقدم هذه الأخيرة لأسباب وعوامل كثيرة متنوعة ومنها:

١- إن طبيعــة علاقــات التبــادل بين الدول المتقدمة الــق تصدر السلع المصنعة الاستهلاكيــة والاستثماريــة إلى الــدول الناميــة، هــذه السلع التي ترتفــع القيمة المضافــة فيها، مقابــل صــادرات الدول النامية إليها من المواد الأولية غير المصنعة، يؤدي إلى إقامة معــدلات وشروط للتبادل في غير صالح الدول النامية، مما يؤدي إلى خسارتها وازدياد عجز موازين مدفوعاتها وموازينهــا التجارية مع الــدول المتقدمة. وهــذا بدوره يدفع إلى خفض معدلات نمو اقتصاديــات الدول الناميــة وعدم تحسن متوســط الدخل الفــردي لديهــا، وتكون النتيجــة عجز هذه الدول عــن دفع أجور ورواتب مقبولة للعاملين، هذا إلى جانب أن استمرار مظاهر العجز في الميزان التجاري للدول الأقل نمواً يزيد من تبعيتها ويخفض مــن أسعار صرف عملتهــا الوطنية وزيادة مظاهر التضخم النقدي الذي يمثل العامل الأكثر تأثيراً بالسبــة لتآكل دخول العاملين وتخفيض مستوى معيشتهم بصورة دائمة، كما يؤدي إلى تعرضــ المزيد من الشركات للإفلاســ وازديــاد حجــم البطالــة بكل أنواعها.

٢- وتطابقــاً مــع هــذا التحليل فقد تعرضت الاقتصــادات العربية إلى مظاهر التضخم النقدي ابتداءً من النصف الثاني من عقد السبعينات وإبَّان عقد الثمانينات مع حدوث بعض التراجع في النصف الأول من التسعينيات ليعود التضخم مرة أخرى للاندفاع خلال السنوات الأخيرة. وواقع

الأمر أن جــزءاً هاماً من هذا التضخم قد جرى استــيراده من الخــارج وبخاصة من البلدان الأوربية هذه البلدان التي استطاعت تقليص معــدلات التضخم لحدود ٢-٣٪. سنوياً بينما عجــزت الاقتصادات العربية عــن تحقيق ذلك وظلَّ بحــدود ١٢-١٥٪. سنوياً خلال عقد الثمانينات، وبقيت آثاره لغاية الوقت الحالي.

لقد خلق هذا التضخم حالة من السباق بين الأجور والأسعار لصالح الأسعار بصورة دائمة، بل كانــت كل زيادة في الأجور تدفع بالأسعار إلى الأعلــى ليتآكل أكثر من ٧٠٪ من القوة الشرائية للدخل.

هــذا لا يعني أنه لم يكــن هناك أسباب داخلية لهذا التضخم والذي تعود إلى عدم نجــاح الدولــة في إدارة العمليــة التنموية بصــورة صائبــة ممــا عجل، مــن ارتفاع الأسعار وأمدَّ في عمر التضخم.

٣- من جهة أخــرى فقد طبقت الدول المتقدمة سياسات حمائية متشددة في وجه صادرات الدول النامية إليها مما حدد من نمو هــذه الصادرات مع استمــرار ارتفاع قيمــة مستورداتها من السلــع الاستهلاكية والبضائــع الاستثماريــة مــن الــدول الرأسمالية. وقد شكل ذلك عاملاً إضافياً في محدودية تقدم الــدول النامية وتواضع معدلات نمو اقتصادياتها.

وإذا كانــت الاقتصــادات العربيــة قد حظيت بمعدلات مرتفعة للنمو خلال عقد السبعينيــات بفضل ارتفــاع أسعار النفط، فقــد تراجعت هذه المعــدلات خلال عقد الثمانينات ومعظم سنوات عقد التسعينات ولغاية الوقت الحــال، حيث قدرت ما بين ٢-٣٪ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العديــد من الأقطــار العربية، وكانت هــذه المعدلات سلبية في بعضــ السنوات. وقد أدى ذلك إلى تراجــع متوسط الدخل الفردي وتراجــع الأجور الحقيقية وأحدث ارتباكاً في عملية التنمية ترافق مع انخفاض أسعار النفط فتحولت الاقتصادات العربية إلى اقتصادات راكدة استمرت آثارها لغاية الوقت الحال.

وعلى سبيل المثال ونتيجة لتراجع أسعار النفط خلال عقد الثمانينات فقد تراجعت عائدات الدول العربية النفطية من حوالي ٢١٣ مليــار دولار عــام ١٩٨٠ إلى أقل من ٩٧ مليار نهاية الثمانينات [1]. كما ازدادت الأوضاع ســوءاً خلال هذه الفــترة بسبب حربي الخليج وتحمــل دول المنطقة المزيد مــن التكاليف الناتجة عــن أعباء الحرب وإعادة الإعمار.

وإذا كانــت عائدات النفــط قد عادت للارتفاع خلال عقــد التسعينات مع تكرر

حالات التذبذب فقَّل عمار ذلك على زيادة حجم البطالــة في المنطقة العربية إلى أكثر من ٢٠٪ من إجمالي قوة العمل العربية التي يقدر حجمها بـ٩٥ عامل عام ٢٠٠١م.

إن مــا آلت إليه الأمور من حالة الركود الاقتصــادي شبه العامــة وانتشار البطالة كنتيجــة لذلــك ولارتفاع معــدلات عرض العمالة بصورة تتجاوز معدلات ازدياد فرص العمل، فــإن من المتوقع استمــرار ظاهرة البطالة كإحدى أعقد المشاكل الاقتصادية والاجتماعيــة التــي تلقــى بظلالها على مجموعــة البلــدان العربية، الأمــر الذي يتطلب جهوداً مشتركة تشجع على توظيف إلى المزيد من الاستثمارات الجديدة وتفاعل عوامل الإنتــاج المختلفة داخل سوق عربية موحدة.

وفي مجال موضوع البطالة يلاحظ أيضاً انتشارها بالنسبــة لخريجي التعليم العالي الداخلين الجدد في سوق العمل والمقدر أن يبلــغ عددهم نحو ٤٧ مليــون طالب عمل بحلول عام ٢٠١٠[٢].

وتعتبر البطالة أعقد أزمة تصيب الأفراد والمجتمعات حيــث تنعدم مصــادر الرزق والدخــل للمتعطلــين فتنخفضــ معدلات النمو الاقتصادي ويــزداد شعور المتعطلين باليأس والإحباط وتزداد الهجرة الداخلية والهجــرة الدائمة إلى خــارج الوطن. وقد شدد مــن الآثار السلبية للبطالة ومحدودية النمو ما ألَّم بالمنطقة جراء العدوان الأمريكي على العــراق واستمرار الإجرام الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية مما رفع من مستوى البطالــة في هذه المناطــق إلى مستوى فوق ما يتصوره العقــل، وتعريض فئات واسعة من السكان إلى ظروف شديدة الإيلام. وقد أدت بمجموعة هذه الأحداث ومعاناة الدول العربية النفطية من تذبذب عوائد النفط، وتحمل أعبــاء إضافية لم يسبق تحملها إلى تخفيضــ مستويات أجــور العاملين لديهم من الأقطار العربية مع تقلص فرص العمل للوافديــن العرب، قد أدى بذات الوقت إلى زيادة حدَّة البطالة بصورة إضافية.

والواقع أن ما أشرنا إليه لم يكن المسبب الوحيــد لازديــاد حجم البطالــة وتراجع القيمــة الحقيقية للأجور بــل كان هناك عوامــل أخــرى ذات تأثير فعــال في هذا المجــال. وقد تمحــورت هــذه السياسات محــول برامج التثبيت والتكييف وما يسمى بالإصلاح الاقتصادي.

سياسات التثبت والتكيف الهيكلي والخصخصة وأثرها على سياسات الأجور:

يلتزم عدد من الدول العربية باتفاقيات مع البنك الدولي و صنــدوق النقد الدولي

بالاعتماد سياسات للتثبيت والتكييف الهيكلي، وتتبع عدد آخر من الدول العربية برامج للإصلاح الاقتصادي وفق توصيات هاتين المؤسستين الماليتين العالميتين. وتركز هذه البرامج والإصلاحات على السياسات المالية والاقتصادية الداخلية. ويأتي في مقدمة أولويات الحد من دور الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي وفي التأثير على آليات العرض والطلب ورقابتها على الأسعار.

وتؤكد هذه البرامج على ضرورة تقليص الإنفاق العام وإلغاء الدعم للسلع والمواد الرئيسية الغذائية وإلغاء الدعم لمستلزمات الإنتاج سواء للقطاع العام أو الخاص إضافة إلى تثبيت الأجور في حال عدم تقليصها. وتفرض هذه البرامج إجراء تخفيضات على أسعار العملة الوطنية الأمر الذي ينعكس بزيادات كبيرة في الأسعار وبزيادة حدة الفقر. ويترافق هذا التخفيض بتحرير التجارة الخارجية عبر تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية أو الإدارية على الواردات الأمر الذي يعمل على تقليص الإيرادات العامة ويتسبب بالبطالة وارتفاع الأسعار.

يشير تقرير للبنك الدولي أن القيمة الحقيقية للأجور في دول المنطقة قد هبطت نجدة خلال عمليات التثبيت في الاقتصاد الكلي.

بصورة عامة تتسم برامج التكييف عامة بالسياسة الانكماشية التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي وتتقلص بذلك فرص العمل الجديدة وتزداد حدة البطالة، كما تستهدف هذه البرامج مستويات الأجور باتجاه تقليصها أو تجميدها، في الوقت الذي تلعب هذه السياسات، كما سبق الإشارة لذلك، دوراً تضخمياً من خلال تخفيض سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة. وكل هذه الإجراءات تطال مستويات المعيشة لأصحاب الدخل المحدود والفئات الأضعف في المجتمع.

وتترافق برامج إعادة الهيكلة عموماً ببرامج الخصخصة بحجة فعالية القطاع الخاص وواقع الأمر أن القطاع الخاص لا يتمتع في كثير من الأحيان بالكفاءة المطلوبة، وتشغيل المنشآت الحيوية والأساسية.

من ناحية أخرى فإن نقل ملكية العديد من المنشآت إلى القاع الخاص قد يؤدي إلى تفاقم البطالة وفقدان العاملين المتنقلين العديد من المكتسبات والميزات التي كانوا يتمتعون بها.

- اتفاقية الغات ومنظمة التجارة الدولية وأثرها على الأجور المحلية:

تهدف كل من الغات ومنظمة التجارة الدولية (WTO) إلى فتح الأسواق وفرص النفاذ إليها إلى جميع الأعضاء دون عوائق أو موانع.

وتفترض أن المنافسة هي السبيل الأمثل لتوظيف الموارد واستغلالها، ومن جهة أخرى تؤكد الرأسمالية أن التجارة الحرة وحرية المنافسة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد. وحقيقة الأمر أن القطب الأقوى مستغلاً شعار حرية التجارة يستطيع السيطرة على الأسواق وعلى أسواق الدول النامية بصورة مطلقة. وفي المرحلة الحالية أضحت الشركات العابرة ومتعددة الجنسيات قوى اقتصادية وتجارية حاسمة على المستوى الدولي. إلا أن نشاطها يصطدم بعدد من القيود والضوابط التي تفرضها العديد من الدول النامية دفاعاً عن صناعاتها أو منعها لرأس المال الأجنبي من السيطرة على اقتصاداتها أو لحماية مدخراتها الوطنية ورأسمالها الوطني من التسرب إلى الخارج، لذلك فإن مصلحة رأس المال العالمي تقتضي إزالة هذه القيود أو الحواجز أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن.

لقد قام عدد من الأقطار العربية بالانتساب إلى منظمة التجارة الدولية كما تقدمت دول أخرى بطلب للانتساب. وإذا كان تنفيذ أنظمة المنظمة سيؤدي في المدى المتوسط والطويل إلى إزالة مختلف أشكال القيود الجمركية وغير الجمركية أمام انتقال السلع إلى داخل الأسواق العربية لينافس الإنتاج الوطني غير المهيأ لهذا الوضع فالنتيجة ستكون تعرض العديد من فروع الإنتاج الصناعي إلى المنافسة الحادة وتعرض بعض المنشآت إلى الإفلاس الأمر الذي سيعمل على ارتفاع حجم البطالة، وتراجع المستوى العام للأجور وانخفاض مستوى المعيشة. ولا يقل من هذا التحدي ما ستواجهه البلدان العربية الموقعة أو التي ستوقع على مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إذ ستعجز بعض الصناعات عن المواجهة وتتعرض للخسارة.

إن مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي للدول الصناعية يتجاوز كثيراً مستوى تطور الصناعات العربية ولذلك فإن منح هذه الأقطار فترة عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة لتطوير ذاتها وردم الفجوة التقنية وانتقالها إلى وضع المنافسة الندية مع الدول المتقدمة فترة غير كافية على الإطلاق. لا يمكن اختصار الزمن الطويل الذي احتاجته الدول الصناعية لتحقق

مـا وصلت إليه ببضع سنوات تعطى للدول النامية لمعالجة ظروفهـا واعتبارها مهيأة للشراكة.

في دراســة عن الوضع التونسي تبين أن ثلـث الصناعة التونسية ستكون قادرة على المنافسة، وثلثها الآخـر سيتعرض إلى هزة عنيفة وقد يتعرض إلى الانهيار، أما الثلث الثالـث فيحتـاج إلى جهود جديـة لإعادة تأهيله وتمكينـه من المنافسة وما يقال عن تونس ينطبق برأينا مع العديد من الأقطار العربية.

إن اتساع نطاق المنافسة وتراجع عوائد الدولة من الحصيلة الضريبية سيعمل على تقليص حجم الإنفـاق العام. ويترافق هذا الوضع مع استمرار أعداد الداخلين في سن العمل بتأثير ارتفاع معدلات الزيادة السكانية سيـؤدي إلى زيادة فائضـ العمالة وزيادة عرضهـا في الأسواق المحليـة والإقليمية مما سيشكل بدوره ضغوطـاً إضافية على مستويات الأجور.

وما من شـك أن تعزيز منطقة التجارة الحـرة العربيـة الكـبرى وزيـادة حجـم المبـادلات السلعية بين الأقطـار العربية، والتعاون العربي في مجـال إقامة المشاريع المشتركـة ذات الحجم الكبـير سيقوّي من إمكانية المنافسة ويقلص من الآثار السلبية للمنافسة الخارجية.

مسالة احتمال تقلص دور الدولة: تقوم السياسـة الاقتصاديـة للدولـة بدور هام وجوهري ليس فقط في إعادة توزيع وزيادة إنتاجيتها. حتى في إطار النظام الرأسمالي ترى بعضـ المدارس أن يكـون هناك دور فاعل للدولة في إعادة توزيع الدخل القومي لمصلحـة الفئات الأكثر فقـراً في المجتمع، والتي يكـون الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الفئة مرتفعاً مما يعمل في حال إعادة توزيـع الدخـل القومي إلى زيـادة الطلب الكلي والتحريض على الانتعاش والتنمية. أمـا وجهة نظر المدرسة الليبرالية الجديدة فتركز على مبدأ تمركز الثروة ورفع معدلات الربـح باعتبار أن ذلـك لا بد أن يؤدي إلى تسـرب جزء من هـذه المنافـع إلى الفئات الأدنـى وتدفع بالتاليـة بعملية النمو، وفي البلـدان النامية تؤكـد السياسات القائمة على التصدير بضرورة إبقاء الأجور متدنية أو تجميدهـا لتحقيق مكاسب على مستوى المنافسة الدولية.

كمـا تؤكد برامـج التثبيـت والتكييف الهيكلـي علـى ضـرورة تقليصـ الدعم والإنفاق الحكومـي بشكل عام وخاصة في مجال الخدمـات العامة والضمان الصحي

والاجتماعي. وفي هذه الظروف من التراجع في الدخول واختلال توزيع الدخل الوطني. وفي هذه الظروف من التراجع في الدخل الحقيقي وارتفاع تكاليف المعيشة تصبح مسألة الحفاظ على الإنتاجية وتطويرها مسألة مكلفة تتطلب المزيد من المراحل والرقابة، إضافة إلى ضرورة التدخل القمعي للدولة للحفاظ على استمرارية العمل واستتباب الأمن الاجتماعي.

كما يرى البنك الدولي أن سياسة الحد الأدنى للأجور تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأجور وبالتالي تقليص الطلب على العمالة. كما يرى أن وجود نقابات قوية يؤدي إلى زيادة للأجور والحد من نفوذ ودور النقابات وإلغاء دورها التفاوضي.

وفي أوضاع الدول العربية التي تتبع برامج وإصلاحات مختلفة بموجب توصيات المؤسسات المالية الدولية، فقد تخلت تقريباً عن سياسة تعيين الخريجين إضافة إلى العمل على تقليص العمالة في القطاع الحكومي والعام وتثبيت الأجور التي أصبحت في غالبية الدول العربية أدنى في القطاع العام منها في القطاع الخاص، في نفس الوقت الذي تمتلك النقابات في معظم الأقطار العربية قدرة تفاوضية محدودة وقدرة أضعف على التدخل واستخدام سلاح الإضراب دفاعاً عن حقوقها ومكتسباتها، كما ويؤثر تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات والضمان الاجتماعي على المستوى الحقيقي للأجور مما يشكل عاملاً إضافياً في تدني المستوى الحقيقي للأجور لدى جميع البلدان العربية.

وفي سورية العربية شهدت مستويات الأجور تراجعاً متواصلاً في قدرتها الشرائية بسبب من ارتفاع مستويات الأسعار واستمرار مظاهر التضخم النقدي الذي يعود بعض أسبابه إلى أخطار ونقاط ضعف في التخطيط وإدارة العملية التنموية، وبعضه الآخر إلى تأثير العوامل الخارجية واستيراد المظاهر التضخمية من الخارج. لقد أدت الأخطاء في عملية إدارة الاقتصاد الوطني إلى إحداث تشوه في توزيع الناتج المحلي الإجمالي لصالح الفئات الأعلى دخلاً وانخفاضه لدى الشرائح الداخلية المنخفضة مطيحة كنتيجة لذلك بالدور البارز للطبقة الوسطى في المجتمع التي تتصف بالحركية والديناميكية، وقد نتج عن هذا الوضع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي منذ بداية عقد الثمانينات، ولم تعد الأمور إلى نصابها رغم محاولة سن التشريعات والقوانين التي استهدفت جذب الرأسمالي الغربي والأجنبي. أما دخول

الفئات الأدنى دخلاً وجميع العاملين بأجر فقد تعرضت للتآكل مع مرور الزمن مما عمل على تقليص إجمالي الطلب الفعال واستمرار حالة الركود الاقتصادي لفترة زمنية طويلة.

وقد ساند هذا الوضع أيضاً بعض الإجراءات الحكومية من تقليص استخدام الخريجين وتضييق سياسات الدعم للفئات الأقل دخلاً بالعمل على تعويم أسعار السلع الاستهلاكية، مع أخطاء مرافقة في السياسات النقدية والمالية، أدت بمجملها إلى انخفاض المستوى الحقيقي للأجور رغم محاولات الترميم الجزئي من خلال الزيادات في الرواتب والأجور من حين لآخر، واستمرار وضع الركود الاقتصادي والنتيجة أدت إلى مزيد من البطالة ومزيد من الفقر.

إن الحل برأينا يكون في إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني عن طريق التأكيد على دور التخطيط الموضوعي لتحقيق التنمية وزيادة الإنفاق العام والاستثماري منه بصورة خاصة، وتحقيق التعبئة الأفضل للموارد لتحقيق أهداف برامج وخطط التنمية. وهذا بدوره سيعمل على رفع وتأثر النمو الاقتصادي وتطوير القاعدة الإنتاجية وتنويعها وخلق فرص عمل جديدة تحل مشكلة البطالة كلياً أو جزئياً وتسمح بزيادة الرواتب والأجور بما يحفز على رفع مستوى إنتاجية العمل. وكل ذلك يجب أن يترافق مع العمل على إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بصورة أكثر عدالة الأمر الذي يعمل من طرف آخر على زيادة حجم الطلب الفعال وإعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني. ■■

☆ ☆ ☆